



حوارات مع المستقبل

دول الخليج تواجه تحديات لامتلاك تكنولوجيا المستقبل

زيادة رواج الحماية الاقتصادية والمعرفية للدول المتقدمة تعقد مهمة حكومات المنطقة

ناشئة تعمل في مجال الابتكار المرتبط بالتقنيات الحديثة، الأمر الذي يعقد من مهمة حكومتي هذين البلدين. ونظرا لأن الاستثمار في المعرفة سيكون الأكثر ربحية على المدى المتوسط، فبرجح محلول أن تزيد كلفة نقل وامتلاك التقنيات والتكنولوجيا اللازمة لبناء اقتصاديات المعرفة التي تراهن عليها دول الخليج.

كما قد يسبب بطء حركة توريد التقنيات الحديثة فجوة معرفية وتقنية في عدد من المشاريع الضخمة الخليجية المعتمدة على الذكاء العلمي وإنتاج الخدمات المتطورة والمتضمنة في الرؤى التنموية المستقبلية بعيدة المدى.

ومن أكثر المشاريع والقطاعات الخليجية التي قد تتأثر، برزت مشاريع كل من الجزر الكويتية الذكية ومدينة نيوم السعودية المستقبلية، ومن تصنيع الذكاء العلي في الإمارات وإمكانية تحولها لمنصعة لإنتاج الروبوتات والأقمار الصناعية.

وهناك منتجات وأجهزة في دول الخليج من المحتمل تأثرها بقطاعات إنتاج السيارات والطيران، فضلا عن قطاعات الأبحاث الطبية. ويرى مركز الأبحاث العربي للدراسات والبحوث أن مجالات الاستفادة من الطاقة النووية قد تتأثر أيضا ببطء محتمل في نقل التقنيات التي تحتاجها النهضة الخليجية المستقبلية بعيدا عن الاعتماد على النفط.

وتهدف بعض الدول الصناعية الكبرى إلى حماية منتجاتها من السرقة والتقليد والتجارة الموازية، فضلا عن رغبة جامحة لضمان الاحتفاظ باليات الإنتاج ومنع تسرب أسرارها إلى دول العالم النامي، الذي لم ترتق دوله بعد بمصاف العالم المتقدم بسبب استمرار تبعية الاستهلاك وخاصة لوسائل المعرفة والتكنولوجيا.

وفي ظل زيادة رواج نظريات حماية الاقتصاد والمعرفة خاصة بين القوى العظمى، ليس من المستبعد قيام عدد من الدول المتقدمة بزيادة تشديد القيود على نقل التكنولوجيا مستقبلا إلى دول العالم النامي.

ومثلما كان هناك صراع محتدم على الطاقة طيلة العقود الأخيرة فقد يتحول الصراع على امتلاك التقدم العلمي والتكنولوجي وهذا ما كشفه الصراع المحموم بين كبرى الدول لكسب أسبقية امتلاك علاج فايروس كورونا وعدم مشاركة خصائصه مع أي جهة أخرى في ظل السرية التامة ورغبة الحفاظ على سر التفوق.

استشعر محللون ومحاولات بعض الدول التي تمتلك كافة الخيوط الممكنة في مجال التكنولوجيا من إمكانات فرض قيود مشددة على نشر أسرارها ومشاركة المعرفة مع الدول الباحثة عن الاستفادة من التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في تطوير اقتصاداتها من بينها دول الخليج ما يجعلها أمام تحدٍ آخر للظفر بحصة أوسع في سوق يزداد نمواً.

مشاريع مستقبلية عملاقة في مجال التقنيات الحديثة بين المتضررين من تعثر تصدير المعرفة. وبدأت الإمارات والسعودية والبحرين وسلطنة عمان تشق طريقها نحو تعزيز الاكتفاء الذاتي في المجالات التقنية والتعويل عليها في تنويع اقتصاداتها على المدى المتوسط والبعيد.

وعزز صندوق الاستثمارات العامة السعودي (الصندوق السيادي)، الذي يدير أصول أكبر مصدر للنفط في العالم، خطواته في اقتناص الفرص الاستثمارية في مجال التكنولوجيا. واستكمل الصندوق خطواته بشرائه في مايو الماضي حصص أقلية في شركات أميركية كبرى منها بوينغ وفيسبوك وسيتي غروب.

وكان الصندوق قد كشف في أبريل عن شراء حصة تبلغ 8.2 في المئة في كارنيلغال كورب التي تضررت بشدة من فايروس كورونا، مما رفع أسهم هذه الشركة المشغلة للسفن السياحية إلى نحو 30 في المئة.

ويملك الصندوق بالفعل حصة بقيمة مليار دولار في أوبر وتكنولوجيا وشركة لوسيد موتورز للعبوات الكهربائية، وهو مساهم مهم في رؤية سوفت بنك الياباني حيث ضخم قرابة 45 مليار دولار في مشاريع تكنولوجية.

أما جهاز مبادلة للاستثمار فضخ عدة استثمارات في هذا المجال وأهمها مشروع عملاق التكنولوجيا غوغل المتعلق بابتكار السيارات ذاتية القيادة. ويسير الصندوق العماني للتكنولوجيا في نفس الطريق حيث بدأ تركيزه منصبا على الاستثمار في منصات وتطبيقات تقنية مختلفة من بينها تلك التي تساهم في الحد من فايروس كورونا.

وتكتفي البحرين حتى الآن بإدخال التكنولوجيا المالية للقطاع المصرفي، وهي تحاول أن تستقطب تكنولوجيا أمازون عبر افتتاح مكتب لعملاق وادي السليكون في المنامة. في المقابل، لا تزال كل من الكويت وقطر تسييران بخطى متثاقلة لجلب التكنولوجيا أو الاستثمار في شركات

النقد - تمضي أغلب بلدان الخليج العربي أسرع من نظيراتها العربية في امتلاك وسائل تكنولوجية تُعسبها مقومات اقتصادات المستقبل القائمة على الذكاء والنهضة العلمية والرقمية والإلكترونية.

وفي حين تراهن دول المنطقة على استقطاب الحلقات الأساسية في صناعة التكنولوجيا والتقنية والذكاء الاصطناعي ضمن مشاريعها الطموحة المستقبلية لتنويع إيراداتها، لكن قد تصطدم بتحديات جديدة تتمثل في زيادة احتمالات تعثر نقل المعرفة من دول العالم المتقدم إلى الأسواق النامية.

ووفق رصد لمركز الخليج العربي للدراسات والبحوث لمعلم تغير قواعد التنافس المستقبلي بين الدول الكبرى وأثره على دول الخليج، تزيد احتمالات توجه القوى العظمى لزيادة إمكانية تقييد تصدير المعرفة ومشاركتها مع الاقتصادات الناشئة.

ويرجع الخبراء ذلك لضمان بعض الدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة عامل التفوق الاستراتيجي في سياق مستقبل محموم بين القوى الصناعية الكبرى على حماية اقتصاداتها من المنافسة الشرسة، التي سيذكيها دخول مرجح لبعض الدول النامية لسباق التصنيع وإنتاج المعرفة مستقبلا.

وقد تتجه بعض الدول المتقدمة لتقليص انفتاحها على التعاون الدولي في مجال العلوم والتقنية الرقمية ووسائل الذكاء العلمي في ظل سياسات حمائية وكذلك للحفاظ على ريادةها وإبطاء وتيرة سرعة انتقال بعض دول العالم النامي إلى مصاف الدول المتقدمة التي تمتلك وسائل التكنولوجيا وأسرار المعرفة.

وبرزت هذه التحديات مع تسجيل أدنى مستوى للتعاون الدولي في مشاركة الأبحاث والبيانات العلمية والمعرفة خاصة في ظل الأزمات منذ اجتياح وباء كورونا العالم.

وأظهر السباق المحموم خلال الأشهر الأخيرة بين دول العالم على امتلاك اختراع دوائي لعلاج وباء كورونا، بوادر تقلص التعاون الدولي في تشارك المعرفة والبيانات حول الفايروس.

ويقود هذا الأمر إلى استشراق صراع جديد مستقبلا بين الدول الغربية المتقدمة لزيادة الحمائية والنوابيا الاحتكارية للعلوم والبحوث والاختراعات والتكنولوجيا. ومن شأن هذا الصراع المتوقع أن يؤثر على حركة نقل التكنولوجيا دوليا. وقد تكون عدة دول بينها بلدان الخليج التي تراهن على الاستثمار في

مصارف لبنانية متورطة في عمليات مشبوهة لتهرب الأموال

منذ اندلاع موجة احتجاجات مناهضة للحكومة في أكتوبر الماضي، وتحولت الأزمة الاقتصادية، التي تخترق منذ فترة إلى أزمة مالية ومصرفية. ولكن هذه القيود لم تأخذ طابعا رسميا كقيود على تدفقات رأس المال.

وقالت اللجنة في بيان حينها طلبت من البنوك حجم المبالغ وعدد الحسابات والعمليات التي حولت إلى الخارج.

وأوضحت أن هذا الموضوع قيد المتابعة من قبل وحدة المدققين والمحققين لدى هيئة التحقيق الخاصة التابعة للمصرف المركزي. وطلبت النيابة العامة من الهيئة في مطلع يناير الماضي التواصل مع السلطات السويسرية للكشف عن حجم الأموال المحولة إلى هناك منذ اندلاع الأزمة وما إذا كان مصدر الأموال مثار شبهة.

واستنادا إلى ذلك طلبت الهيئة من جميع البنوك في لبنان مراجعة حسابات شخصيات سياسية ومسؤولين في القطاع العام قاموا بتحويلات منذ ذلك التاريخ وإلى نهاية 2019.

وتحولت البنوك في الأشهر الماضية إلى مكان للصرخ وإشكالات وصلت إلى حد الاشتباك بين الزبائن والموظفين. وسعى المركزي منذ مطلع 2020 إلى تنظيم إجراءات مشددة ترفضها المصارف منذ أشهر على العمليات النقدية وحركة الأموال التي حولتها المصارف بعد أيام من تعثر محادثات صندوق النقد التي بدأت في مايو الماضي بسبب خلاف بين الحكومة والبنك المركزي على حجم الخسائر في النظام المالي وكيفية توزيعها.

تعطي المعلومات، التي كشف عنها أحد المسؤولين البارزين في لبنان عن انخراط البنوك المحلية في تهريب الدولارات إلى الخارج في ظل إلزامها بتقنين صرف النقود للمواطنين نتيجة الأزمة الاقتصادية الخانقة، لمحة عن مدى ازدواجية المعايير في التعامل مع الظروف الراهنة وتكشف عن وجود خروقات في تنفيذ قرارات المصرف المركزي.

وقد تعرضت البنوك لانتقادات بسبب تجميد مدخرات الناس بعد استخدام ودائعهم لتمويل الدولة المثقلة بالديون. وخرجت المصارف في أبريل الماضي عن صمتها وشنت حملة لا سابق لها على السلطة وحذرتها في الوقت ذاته من العمل على تغيير طبيعة لبنان وتوجيه "ضربة قاضية" إلى الاقتصاد عن طريق السعي إلى "تاميم مقنع".

6 مليارات دولار حولتها بنوك لبنانية إلى الخارج في غضون 9 أشهر رغم الأزمة

وكان بيغاني، الذي شغل منصبه الكبير بالوزارة لمدة 20 عاما، ثاني عضو يستقيل من فريق التفاوض اللبناني مع صندوق النقد. وقد حمل المصالح الخاصة مسؤولية تقويض خطة الإنقاذ الاقتصادي للحكومة، دون أن يذكر أسماء. واتهم في المقابل مع صحيفة البريطانية السياسية والمصرفيين اللبنانيين بمحاولة "الاستفادة من النظام دون تحمل أدنى خسارة" بينما يجعلون اللبنانيين يدفعون ثمن الإنهيار.

وأكدت وحدة المدققين لدى هيئة التحقيق الخاصة التابعة لمصرف لبنان المركزي في فبراير الماضي أن المركزي يحقق في تحويلات للخارج منذ اندلاع الاحتجاجات، ليواصل تحقيقا موسعا بعد انزلاق البلاد في أزمة مالية كبرى. وتقييد البنوك الحصول على نقد اجنبي وتتحكم في التحويلات للخارج

بيروت - اتضحت الملامح الأولية لجبل الفساد في عمليات تحويل المصارف اللبنانية للأموال إلى الخارج بعد نحو تسعة أشهر من انفجار انتفاضة ضد الطبقة الحاكمة المتهمه بالتلاعب بمدخرات الدولة.

ونقلت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية عن آلان بيغاني، وهو مسؤول مالي كبير سابق قوله إن "البنوك اللبنانية هزيت ما يقرب من ستة مليارات دولار منذ أكتوبر الماضي، رغم حجب التحويلات إلى الخارج مع دخول البلاد في أزمة مالية".

ووجه الكشف عن انخراط مصارف محلية في هذه العمليات المشبوهة بمخابه الصدمة الكبرى للأوساط الاقتصادية والشعبية، والتي تتوقع أن يكون حجم التحويلات أكبر مما أعلن عنه.

وأكد بيغاني، الذي استقال من منصب المدير العام لوزارة المالية اللبنانية قبل أسبوعين لفانينشال تايمز أن ما بين 5.5 مليار وستة مليارات دولار "جرى تهريبها خارج البلاد" من قبل "مصرفيين لا يسمعون للمودع بسحب 100 دولار". وأوضح أن هذا التقييم من واقع فهمه لبيانات القطاع المصرفي ومشاورات مع سلطة رقابة المصرفية.

ولم يقدر تعليق حتى الآن من جمعية مصارف لبنان أو وزارة المالية. وسبق أن قال رئيس الجمعية إن "القيود المفروضة تستهدف صيانة ثروة لبنان". وفرضت البنوك قيودا صارمة منذ أواخر العام الماضي، عن صرف الأموال أو القيام بالتحويلات إلى الخارج بعد أن أدى انهيار مالي إلى شح في الدولار ودفع الأسعار إلى الارتفاع وانكسرت الاضطرابات.

السودان يحاول إيقاف تسرب الدعم الحكومي لغير مستحقيه

المتحدة لا زالت تضعه على قائمتها للدول الراجعة للإرهاب، ما يحرمه من فرص كبيرة لتلقي التمويل أو الاستثمار الاجنبيين.

وكان وزير المالية إبراهيم البدوي قد أكد في مارس الماضي أن بلاده عليها متأخرات واجبة السداد لصندوق النقد تبلغ 3 مليارات دولار.

وخفف صندوق النقد، في تقرير أصدره في مايو، توقعاته بشأن معدل تراجع الاقتصاد السوداني في 2020 ليصل إلى 8 في المئة مقارنة بنحو 2.5 في المئة في العام السابق.

وقال عباس "تقدم الدعم لرب الأسرة وفقما بعد أفراد أسرته ويبلغ حوالي خمسة دولارات في الشهر للفرد الواحد". وأكد أن المشروع يزيد القدرة الشرائية للفرد كما أنه يساعد على استمرار التلاميذ في مقاعد الدراسة بدلا من قيامهم منها بمساعدة أسرهم.

ويمثل دعم الدولة لسلع الخبز والمحروقات والأدوية 36 في المئة من إجمالي نفقات ميزانية الدولة.

ووفق إحصاءات الأمم المتحدة فإن معدلات الفقر في السودان بلغت 65 في المئة من السكان يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم.

وفي منطقة الخضر وهي منطقة للسكن العشوائي، تنعدم فيها الخدمات الأساسية مثل المياه والتعليم ويقطنها حوالي ألف أسرة وتبعد حوالي 25 كلم شرق العاصمة، يقول ياسر محمد النور أحد المستفيدين من برنامج الحكومة الجديد لوكالة الصحافة الفرنسية "تسلمت من وزارة المالية دعما شهريا يبلغ 2500 جنيه (21 دولارا)". وأضاف "لدي أسرة تتكون من 11 فردا وأنا أعمل في محل لحياكة ملابس المنزل السودانية التقليدية". وأكد المحلل الاقتصادي محمد الناير أن المبلغ المقدم في الدعم النقدي "قليل" مقارنة بارتفاع أسعار السلع الرئيسية و"لا يفي باحتياجاته على الإطلاق".

اعتبر اقتصاديون أن تغيير أساليب تقديم الدعم الحكومي للسودانيين سيوفر أموالا للدولة هي بأمس الحاجة إليها لتسيير شؤونها، رغم أن المبلغ المرصود لا يكفي لتغطية احتياجات الطبقة الفقيرة التي تشكل الشريحة الأكبر من عدد السكان.

الخرطوم - أطلقت الحكومة السودانية، الاثنين، برنامج دعم نقدي في أحدث حلقة من حلقات معالجة الاختلالات في التوازنات المالية للدولة.

ويتوقع أن يستفيد منه الملايين من سكان البلاد البالغ عددهم نحو 42 مليون نسمة، كجزء من خطة إصلاح اقتصادي وخصوصا في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة معدل التضخم وتراجع قيمة العملة المحلية.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى عصام عباس مدير وكالة التحول الرقمي بوزارة المالية السودانية قوله إن "البرنامج يقوم على دعم 80 في المئة من سكان البلاد دعما نقديا مباشرا من الدولة".

وأوضح أن البرنامج يهدف لمساعدة هذه الشريحة من السكان لمواجهة عملية الإصلاح الاقتصادي بصورة كاملة. وأعلنت الخرطوم الشهر الماضي الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج إصلاح اقتصادي مدته عام واحد لتسهيل البلاد للحصول على تمويل من المؤسسات الدولية.

وأعلنت 40 دولة ومنظمة اجتمعت خلال الشهر نفسه في برلين عن تقديمها 1.8 مليار دولار دعما للحكومة الانتقالية التي تتولى زمام البلاد تحت مجلس سيادي تشكل من العسكريين والمدنيين بعد إطاحة الجيش بالرئيس عمر البشير من سدة الحكم في أبريل من العام الماضي. ويعاني السودانيون منذ أشهر للحصول على الخبز ووقوف السيارات والغاز المنزلي، وتشهد منافذ هذه السلع طوابير انتظار طويلة. وميز انفصال جنوب في 2011، يشهد الاقتصاد السوداني ارتفاعا في معدلات



معدل الفقر في السودان بلغ 65 في المئة من السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا وفق إحصاءات الأمم المتحدة